الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للهجرة من الريف إلى المدينة في تركيا 1950–1980
(دراسة تاريخية)

طارق أحمد شيخو
قسم التاريخ، فاكولتي العلوم الانسانية، جامعة زاخو، أقليم كوردستان – العراق.
(تاريخ القبول بالنشر: 27 أيلول 2015)

الملخص:

تُعد هجرة الناس من الريف إلى المدينة واحدة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في آنٍ واحد. وذلك بسبب تأثيراتها وانعكاساتها السلبية على الارياف والمدن معاً، نظراً لما تُحدثهُ من تأثيرات اقتصادية تنعكس بالنتيجة على الواقع الاجتماعي على الفرد والمجتمع. وهو ماحصل في تركيا حيث شهدت هجرة ريفية واسعة إلى المدن التي ازداد ثقلها السكاني وهي تبحث عن مصادر العيش فيها.

الواقع أن الهجرة الريفية في تركيا بدأت منذ عام 1935، ولكنها حصلت بشكل بطيء، ومحدود. ولكن وفيما بعد، وبحلول عقد الخمسينيات، ومع حدوث حالة التصنيع التي شهدتها تركيا في ظل حكومة الحزب الديمقراطي 1950 – 1960، عندما أقدمت الحكومة على وضع سياسات من أجل تطوير تركيا اقتصادياً، فكان أن عمدت إلى تأسيس العديد من المصانع والشركات والمنشآت داخل المدن الكبرى وفي فترات مختلفة، أسهمت بدورها في جذب أبناء الريف التي كانت تعاني من البطالة في ظل استخدام المكننة الحديثة في الزراعة.

ويلاحظ أن آثار هجرة الريف إلى المدن أثرّت على جميع المستويات، ولاسيما الاقتصادية والاجتماعية. وفي ضوء ذلك الفهم يتم التعرف على أهم الاسباب والعوامل التي كانت وراء تلك الهجرة الريفية المتزايدة نحو المدن الكبرى، لاسيما مديني أنقرة واستانبول. فكان الأمر أن نتج عن تلك الهجرة آثار وأبعاد سلبية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، لتصبح فيما بعد أحد العوامل الرئيسية التي كانت وراء الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها تركيا فيما بعد في عقد السبعينيات التي تفاقمت فيها تلك الأزمة.

الكلمات الدالة: *الأبعاد الاقتصادية، الأبعاد الاجتماعية، الهجرة الريفية، تركيا.*

المقدمة:

لم يكن للجمهورية التركية عند إعلانها في 29 تشرين الثاني 1923، اقتصاد قوي يمكن الاعتماد عليه في حل المشاكل التي كانت تواجه الدولة الفتية الحديثة التأسيس، فاتخذت القرارات، ورسمت الخطط في مؤتمر اقتصادي "المؤتمر الاقتصادي التركي الأول" في عام 1923 بمدينة إزمير[1]، كان المؤتمر يهدف إلى حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وفيما بعد ومع بروز الأزمة الاقتصادية العالمية 1929– 1933، بدأت عمليات التحول نحو وضع سياسات للتصنيع في البلاد، إلا أن حالة الضعف استمرت في الاقتصاد التركي مع ظهور بوادر نشوب الحرب العالمية الثانية 1939– 1945، التي زادت من نفقات تركيا العسكرية[2]، تأهباً لحالة الحرب[3].

مع وصول الحزب الديمقراطي[4] Demokrat Partisi ، إلى الحكم عام 1950، بدأ اهتمام تركيا يزداد بالقطاع الزراعي من خلال استخدام الوسائل الحديثة في الزراعة، ومنها إدخال الآلات الحديثة، بهدف إيجاد تنمية شاملة في البلاد، فضلاً عن تشجيع الصناعة، ووضع الخطط الخاصة لهذا الأمر، لذا تأسست المعامل والمصانع الحديثة لا

سيما في مديني انقرة واستانبول فضلاً عن مُدن ازمير وبورصه وأدنة وغيرها من المدن التركية[5].

أولاً : الهجرة من الريف إلى المدن

الهجرة هي حالة تنقل الناس من مكان لآخر لأسباب اقتصادية اجتماعية ثقافية وسياسية، وتنقسم إلى هجرة خارجية، وأخرى داخلية، فضلاً عن ذلك فإن الهجرة قد تكون دائمية أو مؤقتة، وفي كلتا الحالتين يترتب عليها إيجابيات وسلبيات في الجوانب السياسية، والثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية. والهجرة الداخلية هي التي تهمنا هنا من حيث أبعادها الاقتصادية والاجتماعية، لأنها هي موضوع الدراسة.

لا شك أن الهجرة من الريف إلى المدينة تعد واحدة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في آنٍ واحد، وذلك بسبب تأثيراتها وانعكاساتها السلبية على الأرياف والمدن معاً، نظراً لما تحدثه من تأثيرات اقتصادية تنعكس على الواقع الاجتماعي، وبالتالي على الفرد والمجتمع، وهو ما حصل في تركيا، حيث شهدت هجرة واسعة من الريف إلى المدن التي ازداد ثقلها السكاني، وهي تبحث عن وسائل ومصادر العيش فيها، حيث بدأت الهجرة الريفية بشكل واضح في تركيا منذ عام 1935، ولكنها كانت بشكل بطيء، ومحدود[6]، كانت على شكل مجموعات صغيرة تقدم على الهجرة من الريف إلى المدن، أو ما كانت منها هجرة من مدينة إلى أخرى، حيث تتوفر فيها فرص العمل بشكل أكبر خصوصاً تلك التي توجهت نحو مدن انقرة، واستانبول، وازمير[7]. والحقيقة أن القسم الاكبر من هجرة الريف التركي كانت من مناطق البحر الأسود، ومناطق الجنوب وجنوب الشرق من البلاد ذات الأغلبية الكردية[8]، لاسيما هجرة العوائل الكردية التي كانت تترك قراها ومدنها في المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية من تركيا، بسبب انعدام الخدمات، وقلة فرص العمل فيها، بعد القضاء على حركة آرارات 1927-1931 قامت الحكومة التركية بإخلاء العديد من القرى الكردية تحسباً لمنع قيام أية حركة كردية مسلحة أخرى.

بحلول عقد الخمسينيات، ومع حدوث حالة التصنيع والتحديث التي شهدتها تركيا في الفترة 1950- 1960، عمدت حكومة الحزب الديمقراطي إلى تعزيز اقتصاد السوق والقطاع الخاص، ووضع سياسات من أجل تطوير تركيا اقتصادياً، فعمدت إلى تأسيس العديد من المصانع والمنشآت في فترات مختلفة، مثل شركة الصناعات الكيماوية عام 1950، وشركة صناعة الأسمدة وصناعات اللحوم والأسماك عام 1952. في عام 1953 أسست شركة صناعة الأسمنت، وصناعات التعليب عام 1954، وصناعات الورق عام 1955، ثم صناعات إنتاج الفحم عام 1958[9]، الأمر الذي أفرز عوامل دافعة للهجرة الريفية نحو المدن، وتسارعت حدتها خلال عقدي الستينيات والسبعينيات[10]، بحيث أن نسبة سكان المدن ارتفعت من (18,5 %) في عقد الخميسنيات[11]، إلى (26,3 %) مع عقد الستينيات، وازدادت النسبة إلى (35,8 %) مع عام 1970، واستمرت حالة الازدياد لتصل مع نهاية عام 1980 إلى (45,4 %)[12]. أي أن الزيادة التي حصلت في سكان المدن خلال العقود الثلاثة الأولى من النصف الثاني من القرن العشرين بلغت (26,9%).

تُعد مدينة استانبول أكبر المراكز التي اتجهت إليها حركة الهجرة الريفية، لذا ازداد عدد سكانها بنسبة (50 %) فيما بين عامي 1950 - 1960[13]، وفي عام 1965 بلغ نسبة النمو السكاني في مدينة استانبول (62,2%)[14] ، وفي ضوء ذلك فقد بلغ عدد المهاجرين سنوياً نحو (500) ألف شخص مهاجر الذين تركوا قراهم، وتوجهوا إلى المدن[15]، لدرجة أن عدد المهاجرين من الريف إلى المدن بلغ نحو (3,584,42) مليون شخص خلال المدة مابين عامي 1975 - 1980[16]. الأمر الذي خلق مصاعب كبيرة تعذر على الحكومات التركية حلها أو إيقافها.

بعد أربع سنوات من تأسيس الجمهورية التركية، أي: في عام 1927، جرى أول تعداد سكاني في تركيا حيث تبين أن نفوسها يبلغ (13,628,270) مليون نسمة[17]، زاد بعد

ذلك النمو السكاني بسبب زيادة الإنجاب، فضلاً عن قلة الوفيات مقابل ذلك بسبب تحسن الظروف الصحية[18]؛ لأن معدلات الإنجاب في تركيا كانت بازدياد من فئة الشباب لا سيما في الأعمار الواقعة بين (15 – 64) سنة، الأمر الذي يوضح أن النسبة كانت في ازدياد خلال المدة 1970– 1980 بحيث بلغت للأعوام (1970– 1975 – 1980) (45,0 % ، 45,9 % ، 56,01 %) على التوالي[19].

بناءً على ماتقدم، فقد كانت الزيادة الحاصلة في عدد السكان، وفي ضوء التمركز السكاني في الريف[20]، الأمر الذي أدى إلى فائض في الأيدي العاملة في الريف وبالتالي انتشار البطالة، مما أدى إلى الهجرة المتزايدة من الريف إلى المدينة.

بسبب الزيادة الحاصلة في نمو السكان حصل ضغط على الموارد في الوقت الذي عجزت فيه الحكومات التركية في السبعينيات[21] من توفير الخدمات المطلوبة[22]، في ظل الأوضاع السياسية المتدهورة، فضلاً عن الديون الخارجية المتراكمة[23]، التي أوقعت البلاد في أزمة اقتصادية أثرت بدورها في ظهور مشاكل اجتماعية، وأزمات سياسية بات من الصعب حلها أو تجاوزها.

ثانياً : عوامل الهجرة وأبعادها

هجرة سكان الريف إلى المدن تعد واحدة من الظواهر الديموغرافية الهامة، ويشار إلى ذلك باسم " التحضر"، وهناك من الباحثين الاتراك المتخصصين في مجال علم الاجتماع مثل "ديدم دانيش Didem Danış" من يسمي ذلك بـ: "التحضر الزائف"[24]. يبدو أن القصد من ذلك ما تتركهُ الهجرة من تأثيرات سلبية على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في ظل غياب الخطط الاقتصادية المدروسة، وفقدان التنمية الاقتصادية في البلاد. إن مسألة الهجرة هي حركة سكانية تؤدي بالنهاية إلى زيادة إجمالي سكان المدن، مما يتسبب في حدوث تغييرات في هيكلية المجتمع، وحدوث تأثيرات في الجوانب السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، فضلاً عن التأثير سلباً على جمالية المدن من الناحية العمرانية[25]، عندما أفرزت الحالة عن نشوء الأحياء الفقيرة "بيوت الصفيح[26] Gecekondu"، تلك التي أثرت سلباً على وضع مدينة استانبول الجميلة حسب تعبير "دانيش Danış "[27]، وأثرت في الوقت نفسه على جانبَي القطاع الزراعي والصناعي وغيرها من الجوانب الاخرى.

بدأت الهجرة الريفية الداخلية في تركيا بشكل سريع منذ منتصف القرن الماضي نتيجةً لعوامل جذب تميزت بها المدن التركية[28]، التي بدورها دفعت بأبناء الريف إلى ترك قراهم والتوجه نحو المدن التي تتوفر فيها نسبياً وسائل الراحة والخدمات التي يفتقر إليها الريف. ثمة من أشار إلى أن الدستور التركي لعام 1961 كان له الأثر في زيادة نسبة الهجرة الريفية إلى المدن؛ لأنه وفّر جواً من الحريات في الجوانب الاقتصادية، ولاسيما في مجال تسهيل امور الاستيراد والتصدير التي ساعدت بالتالي في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادية، لاسيما بعد تبني الحكومة الخطة الخمسية 1963 – 1967، فكان الأمر أن أصبحت هناك عملية جذب سكاني لأبناء الريف نحو المدن، خصوصاً أن الحكومة عمدت إلى إصدار بعض القوانين الخاصة بالضمان الاجتماعي مثل القانون المرقم (506) لعام 1964 والقانون المرقم (931) الصادر في عام 1967[29].

هناك عوامل عدة ومتنوعة كانت وراء الهجرة من الريف إلى المدينة، لاسيما المدن الصناعية، والعوامل هذه هي بمجملها عوامل اقتصادية وأخرى اجتماعية وإنْ تعدَّدت مسبباتها، حيث تشير الدراسات الخاصة بهجرة الريف التركي إلى أن العوامل التي كانت وراء ذلك كانت متنوعة. حيث لوحظ أن نسبة (47,1 %) من الهجرة تعود بالاساس إلى أسباب التعليم ومزاولة الأعمال التجارية في المدن، في حين تشير تلك الدراسات إلى أن نسبة (28,3 %) تعود بالأساس إلى عوامل تتعلق بتغيير المكان الوظيفي للاشخاص، فضلاً عن التعيينات الجديدة للموظفين في المدن. إن نسبة (2,8%) من الهجرة تعود لأسباب سياسية[30]، وهذه بطبيعة

الحال تخص القرى الكردية التي هُجّر أهلها قسراً من مدينة إلى أُخرى. وتشير الدراسات في الوقت نفسه إلى أن نسبة (0,2 %) من الهجرة تعود إلى أسباب تتعلق بالبيئة الصعبة في الريف وتأثير الفياضانات والزلازل عليها، كذلك فإن نسبة (3,4%) من الهجرة تعود إلى عوامل تتعلق بقضايا اجتماعية مثل: مسائل الثأر، والعداوات، وجرائم الشرف[31].

وفي ضوء ما تقدم يمكن إيجاز أهم العوامل التي كانت وراء هجرة أهل الريف إلى المدينة في النقاط التالية:

أ. إن استخدام المكننة الحديثة في الزراعة[32]، أدى إلى الزيادة الحاصلة في فائض الأيدي العاملة في الريف، وتسبب بالتالي في زيادة البطالة بعد أن تخلّى كبار ملاك الأراضي منذ عهد الحزب الديمقراطي عن أساليب الزراعة القديمة التي كانت تعتمد بالأساس على الأيدي العاملة والقوى البشرية. فضلاً عن النمو السكاني السريع الذي يتميز به الريف التركي الذي أدى إلى وجود فائض في الايدي العاملة .

ب. ضعف دخل الأُسر في الريف، يقابله ارتفاع دخل الأُسر في المدن بنسبة أربعة أضعاف الدخل الريفي على أقل تقدير.

ج. تقسيم الأراضي الزراعية عن طريق الميراث، وبالتالي ضعف الإنتاج الذي لم يعد يكفي لسد احتياجات العائلة في الريف.

د. عدم اهتمام الحكومة التركية بتقديم الخدمات اللازمة للمزارعين، من حيث تقديم الدعم والتشجيع، في الوقت الذي كانت الضرائب تشكل ثقلاً على كاهل الفلاح، وفي المقابل كانت تكلفة الإنتاج الزراعي عالية جداً عليه.

هـ. محاولة بعض العوائل الهروب من مشاكل الدم والثأر في الريف، والهجرة نحو المدن التي تتوفر فيها المحاكم التي يمكن أن تكون عائقاً أمام هذه المشاكل[33].

و. توفر التعليم في المدن وجذبها للشباب في ضوء نمط الحياة الحضرية، وتوفر الخدمات فيها من ملبس ومشرب ومسكن يختلف عن الريف، فضلاً عن توفر وسائل الراحة و وجود وسائل النقل والاتصالات في المدن، إلى جانب توفر الرعاية الصحية والاجتماعية التي عملت على جذب الأفراد والعوائل للتوجه نحوها.

ز. توفر فرص العمل في المدن، في ضوء عمليات التصنيع التي شهدتها تركيا في حقبة الخمسينيات.

ح. التخلص من الضغط الاجتماعي في الريف من حيث العادات والتقاليد، ومحاولة التخلص من سلطة الأسرة الممتدة التي تتميز بكثرة المشاكل الاجتماعية فيها، وكبت الحريات....

ط. محاولة التخلص من ظلم الاقطاعيين ورؤساء العشائر، ولاسيما في المناطق الكردية المعروفة بسلطة رؤوساء العشائر فيها.

وفي صدد الإشارة إلى العوامل التي كانت وراء الهجرة من الريف إلى المدن، تقتضي الضرورة الإشارة إلى مسألة مهمة في تركيا، ألا وهي مشكلة البطالة التي تعد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة والمؤثرة في الأوضاع السياسية بنتائجها. ففي تركيا يبدو أن البطالة ظهرت بنتائجها منذ أوائل عقد الخمسينيات في ظل الهجرة الريفية المتزايدة نحو المدن، ففي عام 1951 تجاوز عدد العاطلين عن العمل مليون عاطل[34]. ومع ازدياد النمو السكاني، واستمرار الهجرة الريفية إلى المدن كان لا بد من أن يعمل على زيادة عدد العاطلين عن العمل وبشكل مثير، بحيث إن عددهم بلغ نحو (1,440,000) عاطل عن العمل في عام 1967 [35]، في الوقت الذي كان نفوس تركيا فيه تبلغ نحو (30) مليون نسمة[36]. وفيما بعد وفي الفترة 1977 – 1980 تأزمت الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تركيا حيث شهد أغلبية هذا المجتمع حالة فقر نتيجةً للبطالة المتزايدة، عندما وصل العدد إلى نحو (13) مليون شخص يعيشون في حالة فقر مدقع قبيل الانقلاب العسكري في 12 أيلول 1980 في الوقت الذي كان فيه نفوس تركيا قد بلغ نحو (40,347,719) [37] .

إزاء استمرار تزايد عدد العاطلين عن العمل، وفي ظل حدوث الكساد في الاقتصاد الاوروبي[38]، طلبت الدول الأوروبية من الحكومة التركية التقليل من تصدير العمال إلى

أوروبا[39]، وفي الوقت الذي كانت قدرة الحكومة التركية فيه لا تتجاوز توفير اكثر من (135) ألف فرصة عمل، وفي الجهة المقابلة كانت زيادة قوة العمل بحدود (400) الف سنوياً[40]. وبافتراض هجرة (100) ألف عامل سنوياً إلى الدول الأوروبية[41]، فهذا يعني أن (165) ألف عاطل يضافون سنوياً إلى صفوف العاطلين عن العمل في تركيا، وهو ما تسبب بإبراز مشكلة البطالة في البلاد.

مع ما شهدته تركيا في أواخر السبعينيات من تدهور في الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى زيادة تفاقم مشكلة البطالة؛ لأن عدد العاطلين عن العمل بلغ نحو (7) ملايين عاطل على وفق ما ذكره وزير التأمين الاجتماعي التركي آنذاك وذلك في نيسان (1978)[42].

وفي ضوء ما ذُكر يستدل أن زيادة نسبة البطالة في تركيا تعود إلى عوامل عدة يمكن إيجازها بما يلي :

أ. استمرار نسبة النمو السكاني في تركيا في ظل نسبة الولادة العالية الموجودة، ومن دون أن تكون هناك ضوابط في مسألة تحديد النسل، لا سيما أن المجتمع التركي الأكثرية منه كان مجتمعاً ريفياً مسلماً لا توجد فيه ضوابط تحديد النسل. وللتعرف على تفاصيل التعداد العام لسكان تركيا وتعداد المدن والريف ونسبها ينظر الملحق رقم (1)[43] المرفق في نهاية البحث.

ب. عدم الاستقرار السياسي في ظل الحكومات الائتلافية التي لم تتمكن من وضع الحلول المناسبة لمعالجة الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالبلاد، بل وعدم التمكن من تنفيذ برامجها في تلك الظروف[44].

ج. فقدان الأمن في تركيا في فترة السبعينيات نتيجة للصراع بين اتجاهات المتطرفين من اليمين واليسار، فضلاً عن ازدياد حالة التوتر، بسبب تفاقم القضية الكردية التي لم تتمكن، أو تحاول الحكومات التركية بجدية وصدق معالجتها بالطرق السلمية.

د. النقص الحاد في العملات الصعبة، بسبب قلة تحويلات العمالة من الخارج[45]، وفي ظل عجز الميزان التجاري، وعدم قدرة تركيا على استيراد المواد الاولية وقطع الغيار لمصانعها، مع استمرار نسبة الفوائد على الديون الخارجية المتراكمة، وتوافقها مع حالة تضخم وصلت نسبتها إلى (15,9 %) في عام 1971، وتستمر هذه الحالة مرتفعة نسبتها إلى عام 1980 لتصل إلى حالة خطيرة حين وصلت النسبة إلى (107,2%)[46]. وهو ما يوحي إلى وقوع البلاد في أزمة اقتصادية حقيقية بات من الصعب السيطرة عليها، وإيجاد الحلول المناسبة لها في ظل تدهور الأوضاع الأمنية في تركيا.

أدّى استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي، وزيادة أعمال العنف في تركيا في أواخر السبعينيات، إلى زيادة تأزم الاوضاع الاقتصادية، الأمر الذي أسهم في بروز وبلورة مشكلة أخرى ألا وهي المشكلة الاجتماعية.

ثالثاً: النتائج المترتبة على الهجرة

ومن البديهي أن يلازم كل مجتمع مشاكل اجتماعية، يمكن أن تختلف نسبتها وحدتها من مجتمع إلى آخر، وفي ذلك يمكن القول إن تركيا قد لازمتها مشاكل اجتماعية تعود بالأساس إلى التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن تأثيرات هجرة الريف إلى المدن، وما نجم عنها من تأثيرات ومشاكل على جميع المستويات. وفي ضوء ذلك يتطلب الأمر التعرف على أهم العوامل المتعلقة والمؤثرة في هذه الجوانب وعلى جميع المستويات وهي:

أ. على المستوى السياسي:

من المعروف أن تركيا لازمتها مشاكل سياسية منذ تأسيس الجمهورية وعلى المستوى الداخلي، منها ما واجهته من انتفاضات كردية، مثل انتفاضة الشيخ سعيد بيران عام 1925، وحركة آرارات 1927- 1931، وانتفاضة ديرسم 1937- 1938[47].

وفيما بعد وفي عقد الخمسينيات فقد برزت المشاكل السياسية في تركيا على المستوى الداخلي بين الحزب الديمقراطي الحاكم، وحزب الشعب

الجمهوري[48] Cumhuriyet Halk Partisi المعارض؛ فقد أبرز الصراع بين هذين الحزبين مشاكل كثيرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، ولاسيما منذ عام 1958. ثم عانت تركيا فيما بعد من مشاكل أخرى في عقد الستينيات تمثل في تشكيل الحكومات الائتلافية غير المتوافقة التي لم تتمكن من إيجاد الحلول المناسبة، وتنفيذها لتغيير الواقع التركي في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بسبب عدم التوافق بين الكتل والأحزاب المؤتلفة. وفيما بعد وفي عقد السبعينيات فقد ازدادت الأوضاع الداخلية في تركيا سوءاً، وذلك بسبب الصراع السياسي الذي كان قائماً بين قوى اليمين المتمثلة بالأحزاب السياسية وتنظيماتها المتطرفة[49]، وبين القوى الراديكالية (الثورية) المتمثلة بالأحزاب والتنظيمات السياسية اليسارية المتطرفة، حيث كانت الاولى هي المهيمنة على السلطة في تركيا، وكانت تتحكم في البنى الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، في حين أن القوى اليسارية لم تجد الفرصة الكافية والحرية اللازمة للتعبير عن آرائها وأفكارها؛ لذا كانت غالباً ما تلجأ إلى استخدام الوسائل غير المشروعة قانوناً. وفي ذلك السياق كانت المؤسسة العسكرية التركية هي القوة التي كانت دوماً تقف بوجه التيارات اليسارية، فضلاً عن المحكمة الدستورية التي كانت تقف بالضد من تلك الاتجاهات، فسرعان ما كانت تلجأ إلى غلق الأحزاب السياسية اليسارية مثل حزب عمال تركيا[50] Türkiye İşçi Partisi التي غالباً ما كانت تحتضن أصحاب الأفكار والاتجاهات الشيوعية في تركيا، وعلى وفق ذلك فقد كان الصراع الدامي بين قوى اليمين وقوى اليسار، أحد أهم العوامل المؤثرة في المشكلة الاجتماعية التي بدورها لها علاقة مع مسألة الهجرة من الريف إلى المدينة.

ب. على المستوى القومي:

أما على المستوى القومي، فمن المعروف أن هنالك تفاوتاً وانقساماً بين الأتراك الذين يشكلون أغلبية السكان، وبين القوميات والأقليات الأخرى في تركيا، كالكُرد الذين يمثلون القومية الثانية في تركيا بعد الأتراك من حيث عددهم، وبين القوميات الأخرى مثل العرب والأرمن واللاز.

وفي ضوء الإنكار الدستوري التركي الاعتراف بوجود قوميات أخرى، ومحاولة الحكومات التركية التستر على مسألة التفاوتات الموجودة بين القومية التركية والقوميات والأقليات الأخرى. والحقيقة أن الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في تركيا يعكس مدى ذلك الإنكار والتستر. وبذلك فقد أفرزت القضية مشاكل اجتماعية ناتجة عن الهجرة من الريف إلى المدينة انعكست تأثيراتها على المجتمع التركي عموماً، أو أنها نقلت ذلك التفاوت الأثني الى المدن وما ترتب عليه من عدم انسجام بين فئات المجتمع.

ج. التفاوتات بين الأقاليم الجغرافية:

لعل أكثر ما يلفت نظر الزائر إلى تركيا هو النظر إلى التفاوتات الكبيرة بين الأقاليم الغربية والشمالية الغربية ذي الاغلبية التركية، وبين الأقاليم الشرقية والجنوبية الشرقية ذي الأغلبية الكردية، فالأقاليم الغربية والشمالية الغربية ذات اقتصاد حديث ومرافق عامة ومدن وموانئ ضخمة وصناعات متطورة[51]، الأمر الذي وفر رخاءً اقتصادياً واجتماعياً واضحاً، بعد أن أصبحت محور النشاطات الاقتصادية والمؤثرة على الأوضاع الاجتماعية بعد ذلك.

أما بخصوص الأقاليم الشرقية والجنوبية الشرقية ذي الأغلبية الكردية فإنها تعاني من اقتصاد زراعي اقل تطوراً مقارنة بالأقاليم الغربية والشمالية الغربية. بل وتعاني من شدة الاستغلال والتفاوت الكبير في مستويات الدخل، وحيث تنتشر الأمية في هذه الأقاليم على نطاق واسع[52]، بسبب عدم اهتمام الحكومات التركية المتعاقبة بهذه المناطق، الأمر الذي تسبب بأن تصبح هذه الأقاليم مصدراً للتوترات السياسية نظراً للاختلافات الموجودة. وفي ضوء تنوع التركيبة العرقية والدينية والاجتماعية غير المتجانسة، الأمر الذي كان عاملاً رئيساً في الدفع بأعداد كبيرة من العوائل في الريف بأن تهاجر من مناطق شرق و جنوب شرق البلاد، وان تتجه نحو مدن أنقرة واستانبول، وازمير[53]، فضلاً عن التوجه نحو مدن

دياربكر، وغازي عنتاب، ومرسين[54]، بغية الحصول على الامان، وفرص العمل لتغيير واقعهم الاقتصادي والاجتماعي.

د. على المستوى الديني:

على الرغم من أن نظام الدولة في تركيا هو نظام علماني[55]، ولا يقر بالتمايز الديني والطائفي، إلا أن الذي لا يمكن إغفاله أن هناك ثمة تمايزاً بين المذهب السني الذي يشكل الأغلبية في تركيا، وبين العلويين الذين يمثلون الاقلية[56]، وفي ضوء تلك الاختلافات حاولت بعض الأحزاب السياسية التركية المتطرفة مثل حزب الحركة القومية[57] Milliyetçi Harket Partisi ، تكريس هذا التمايز خدمة لأهدافها السياسية، خاصةً إذا ما علمنا أن هذا الحزب كان يجد ضالته تلك بين صفوف المهاجرين وخصوصاً في المناطق التي يتمركزون فيها –أي في مدن الصفيح–.

هـ. على المستوى الطبقي:

من الملاحظ أن التفاوت الطبقي كان مظهراً واضحاً في الحياة الاجتماعية التركية، ولا سيما في عقد السبعينيات، فالبرجوازية الرأسمالية التي لا تشكل سوى نسبة (4%) من السكان تستحوذ على 1\5 من الدخل القومي التركي[58]، فيما تعاني الطبقة العاملة التي يزيد عددها على الـ (12) مليوناً من الفقر والاستغلال، وذلك في عام 1973(59)، وما يعكس سوء أحوال الطبقة العاملة في تركيا في هذه الفترة هي كثرة المظاهرات والاضرابات العمالية لاسيما في أواخر السبعينيات[60].

في ذات الوقت وما يجسد على أن التفاوت الطبقي هي صفة تتغلب على المجتمع التركي وبشكل واضح، ((هو أن الملاكين والاقطاعيين يستحوذون على معظم الاراضي الزراعية، ويستغلون الفلاحين، الامر الذي يشير إلى أن (70 %) من الأُسر الريفية كانت تعيش في فقر مدقع، وهذا التفاوت يزداد حدته لا سيما في المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية في تركيا – ذي الأغلبية الكردية – حيث تتمركز الملكية الزراعية بشدة، وتنتشر الأمية، ويزداد فيه دور الزعامات المحلية)) [61].

و. الفجوة الواسعة بين الريف والمدينة:

تعاني تركيا أيضاً مثلما هو شأن معظم البلدان النامية من مشكلة التفاوت الشاسع بين الريف والمدينة، ويمكن أن نتلمس هذا التفاوت من خلال مستوى التطور الاقتصادي والخدمات الاجتماعية والثقافية، فالريف التركي يعاني من شدة الاستغلال والتخلف، وانخفاض مستويات المعيشة، في ظل ظروف انتشار الأمية، وشحة الخدمات الاجتماعية والثقافية، إلى جانب رداءة طرق النقل والمواصلات[62]، يقابلها في ذلك المدينة التي تتوفر فيها عوامل الجذب من وسائل الترفية التي أصبحت قوة دافعة تعمل على جذب سكان الريف[63].

مع ما تقدم يمكن القول: إن عوامل كثيرة كانت وراء تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تركيا والتي تعود بالاساس إلى هجرة الريف إلى المدن، والتي أفرزت حالة وجوانب سلبية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في تركيا. يقابله في ذات الوقت عوامل أخرى أسهمت مجتمعةً في تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وهي عوامل تتعلق بالسياسات الحكومية وعلى جميع المستويات، مما ترك آثاراً سلبية زادت حدتها بعد الهجرة من الريف الى المدن.

الأستنتاجات:

ترتب على إعداد هذه الدراسة الوصول الى الأستنتاجات التالية:

أولاً: إن التفاوت بين الأقاليم الغربية والشمالية الغربية، وبين الأقاليم الشرقية والجنوبية الشرقية، لم يكن العامل الجغرافي السبب في ذلك – يقصد به قرب الأولى من مناطق الاتصال بالغرب وطرق مواصلاته – وإنما يعود ذلك التفاوت إلى عوامل سياسية بالأساس، فضلاً عن العوامل الاجتماعية والقومية التي تدخل ضمن ذلك السياق، فالأقاليم الشرقية والجنوبية الشرقية هي موطن الكرد بالأساس، فضلاً عن بعض الاقليات الأخرى، إلى جانب

وجود الطائفة العلوية. كل تلك العوامل كانت وراء عدم قيام الحكومات التركية المتعاقبة على إبداء الاهتمام بتلك المناطق، الأمر الذي كان وراء هجرة الكثير من الكرد ممن عمدوا إلى ترك قراهم، والتوجه نحو المدن، ولا سيما مدينة استانبول.

ثانياً: مع الهجرة الريفية المتزايدة ومن دون أن تُقدم الحكومات التركية على وضع واتخاذ خطط وبرامج للتقليل من نسبة الهجرة، الأمر الذي أفرز حالة جديدة في تركيا، فالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية تزامنت مع ظاهرة العنف السياسي في عقد السبعينيات وبالتالي أصبحت الحكومات عاجزة عن إيجاد الحلول للتخلص من آثار الأزمة الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثاً: الهجرة من الريف التركي زادت مع عقد الخمسينيات بسبب حالة التصنيع في المدن، وهي تعود بالأساس إلى المشاريع الصناعية التي أنجزتها حكومة الحزب الديمقراطي من دون أن يكون مخططاً لها مما نتج عنها مستقبلاً مشاكل اقتصادية واجتماعية انعكست بالتالي على الواقع السياسي التركي.

رابعاً: يمكن عدّ العامل الاقتصادي على أنه الأساس الذي كان وراء الهجرة من الريف إلى المدينة، سواءٌ أكانت هجرة فردية لأشخاص أم هجرة عوائل كاملة استهدفت من ورائها تغيير واقعها الاقتصادي، ليكون عاملاً أساسياً لها في تغيير واقعها الاجتماعي فيما بعد.

خامساً: في الجانب الاجتماعي أدت الهجرة من الريف إلى المدينة في تركيا إلى اصطدام واقع العلاقات الاجتماعية من حيث العادات والتقاليد الريفية مع الواقع الحضري في المدن. الأمر الذي خلق حالة صراع اجتماعي بين الريف والمدينة، مما أدى بالنتيجة إلى تغيير هوية المدينة، وتدهور النسيج الحضري من الناحية التاريخية والثقافية.

سادساً: عدم قدرة الحكومات التركية التي تشكلت في عقدي الستينيات والسبعينيات على توفير المتطلبات الخدمية في المدن، نتيجة للزيادة الحاصلة في عدد سكان المدن، ومانتج عنه من تكوين الأحياء الفقيرة "مدن الصفيح" التي أصبحت فيما بعد مرتعاً ومصدراً للتنظيمات السياسية المتطرفة خاصةً وأنه نتج عن الهجرة من الريف إلى المدينة أمرين، الأول ان هؤلاء المهاجرين نقلوا تقاليد الريف والأنتماء الإسلامي معهم إلى المدينة وسيكون لهذا أثر في دعم الحركة الإسلامية المتطرفة، وثانياً أن الحركات اليسارية المتطرفة استغلت الوضع الاقتصادي الصعب للمهاجرين في الأحياء الفقيرة فكان أن ساهم ذلك في تدهور الأوضاع الأمنية في البلاد، نتيجةً للعنف المستشري الذي أصبح سبباً في عجز الحكومات من إصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي لازمت المجتمع التركي في تلك المدة.

الهوامش والمصادر:

(1) إريك زوركر ، تاريخ تركيا الحديث ، ترجمة: عبداللطيف الحارس ، دار المدار الاسلامي ، ط1 ، (بيروت: 2013) ، ص 283.

(2) ازدادت ديون تركيا الخارجية بسبب زيادة النفقات العسكرية، بسبب التوتر الدولي وبوادر اندلاع حرب عالمية جديدة، حيث لجأت تركيا إلى زيادة عدد جيشها من نحو (120) ألف جندي في زمن السلام إلى (1,5) مليون جندي فكان أن ارتفعت حصة وزارة الدفاع من الموازنة الوطنية من 30% إلى 50% ووفقاً لذلك أرتفعت ديون تركيا بأن وصلت إلى (365) مليون دولار ، مع فائدة وصلت نسبتها إلى (266%) مقارنة مع العام الذي سبق نشوب هذه الحرب. ينظر:

Ekrem Dönek , Türkiye'nin Diş Borç Sorunu ve 1980 Sonrası Boyitları , (Yer Siz: Tarih Siz) , S. 174 ;

زوركر ، المصدر السابق ، ص 289 ؛

في الوقت نفسه بلغ حجم الديون الخارجية التركية التي تعود إلى فرنسا وبريطانيا وامريكا قد بلغت في ربيع عام 1945 (1,567,000,000) ليرة ، وقد أنفق نحو (250 – 500) مليون ليرة على الجيش خلال سني 1940 – 1945. ينظر: محمد عزة دروزة ، تركيا الحديثة ، مطبعة الكشاف ، (بيروت : 1946) ، ص 337 .

(3) Meltem Tekerek , 12 Eylül Askeri Müdahalesi ve Ekonomi Polilikalari, yüksek lisans Tezi , Ankara Üniversitesi , Türk inkilâp Tarihi Enstitüsü , (2012) , S. (i) ; Yüksel Koçak ve Elvan Terzi ,

Türkiye ′de Göç Olgusu Göç Edenlerinkentlere Olan Etkileri ve Çözüm Önerileri , Kafkas Ünerversitesi , İktisadi ve İdari Bilimler Fakültesi Dergisi , Kaü- İİBF Dergisi , Cilt: 3 , Sayi: 3 , Yıl 2012 , S. 164.

(4)أسس الحزب الديمقراطي أربعة أشخاص وهم: (عدنان مندريس، وجلال بايار، ورفيق كورالتان، ومحمد فؤاد كوبرلو)، ممن كانوا قد انشقوا عن حزب الشعب الجمهوري في عام 1945، بعد ان كانوا قد قدموا تقريراً إلى المجلس الوطني التركي الكبير في 21 حزيران 1945، سمي بـ " تقرير الأربعة "، انتقدوا فيه حزب الشعب الجمهوري، فكان ان تم تأسيس الحزب في 7 كانون الثاني 1946، وحكم تركيا خلال مدة عشر سنوات مابين 1950 – 1960. للمزيد من التفاصيل ينظر:

محسن حمزة حسن العبيدي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1946 – 1960 ، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الموصل – كلية الآداب : 1989)، ص ص 99 – 165 ؛ أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا 1945 – 1980 ، (بغداد : 1989)، ص ص 47 – 74.

(5) Tekerek , A. G. E., S. (i).

(6) Halis Başel , Türkiye'de Nüfus Hareketl Erinin ve Iç Göcün Nedenleri , (Yer Siz: Tarih Siz) , S. 516 ; Didem Danış , Demografi: Nüfus meselerine Sosyolojik birbakış , Dears 12: Şehirleşme , Sosyoloji Bölümü , Galatasary Üniversitesi , (Tarih Siz), S. 17.

(7) Ahmet Içduygu ve Ibrahim Sirkeci , "Cumhuriyet Dönemi Türkiye S′inde Göç Hareketleri " , 75 Yilda Köylerden Şhirlere, Ed: Oya Baydar , (Istanbul Tarih Vakfi Yayını : 1998), Ss. 250 – 257; Danış , A. G. E., S. 10.

(8) Ertuğrul Güreşci , Türkiye ′nin Köyden Kente Köç Sorunu , Gümüşhane Üniversitesi Sosyal Bilimler Elektronik Dergisi , Sayı 6 Haziran 2012 , S. 44.

(9) N.Oğuzhan Altay , Cumhuriyet Kuruluşundan Bugüne Türke Ekonomisinde Temel Dünüşümler – Türk Ekonomisinde Temel Yapısal Reformlar (1923 – 2007) , (yer Siz : Tarih Siz) , S. 83 .

(10) Mustafa Özütrk ve Nihat Altuntepe , "Türkiye'de Kentsel Alanlara Göç Edenlerin Kent ve Çalışma Hayatına Uyum Durumları: Bir Alan Araştıtmas , Jurnal of Yaşar University, S.1587, Fikret Adaman ve Ayhan Kaya , Orta ve Doğu Avrupa'da Uluslarası Göçün ve Kırdan Kente Göçün Toplumsal Etkileri , Avrupa Birliği Kpmisyonu, Istiham ve Sosyal Işler Genel Müdürlüğü adına , Nisan, (Türkiye: 2012) , S. 2 .

(11) ساجلار كيدر ، " تركيا الحديثة الاقتصاد السياسي للديمقراطية التركية " في نوبار هوفسبيان وآخرون، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، ساهم في إعداده وراجعه: غانم بيبي وسامي الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، (بيروت: 1985)، ص ص39 – 40.

(12) Başel , A. G .E., S. 516 ; Danış , A. G .E., S. 10.

(13) كيدر ، المصدر السابق ، ص 40 .

(14) Danış , A. G .E., S. 17.

(15) فاضل كاظم حسين، الأحزاب السياسية في تركيا دراسة في اتجاهاتها ومواقفها من المشكلات التركية 1970 – 1980، رسالة ماجستير غير منشورة ، (الجامعة المستنصرية – معهد الدراسات الاسيوية والافريقية – بغداد : 1988) ، ص 93 ؛ أحمد شاكر العلاق ، " الأزمة الاقتصادية وأثرها على انقلاب عام 1980 في تركيا " ، بحث منشور على موقع الدكتور أحمد شاكر العلاق على شبكلة المعلومات الدولية الانترنيت على الموقع: www. ahmedalag.word press.com ; Adaman ve Kaya, A .G. E., S.2.

(16) Güreşci , Türkiye ′nin Köyden…, S. 48.

(17) Mahir Ulusoy ve Banu Ergöçmen , Nüfus ve Çevre (Ulusal Çevre Eylem Planı), Devlet Planlama Teşkilatı (DPT), Temmuz 1997, S.4. للمزيد من التفاصيل بخصوص تعداد السكان في تركيا خلال المدة مابين 1927– 1980 ينظر الملحق رقم (1).

(18) Özütrk ve Altuntepe , A. G. E., S.1594.

(19) معهد الدولة للاحصاء (Die Genel Sayımları) Nüfus المنشورة في : Ulusoy ve Ergöfmen , A.G.E., S.4 ; Danış , A. G .E., S. 10.

(20) للتعرف على عدد السكان ونسبتهم في الريف التركي ينظر الملحق رقم (1) المرفق في نهاية البحث.

(21) للأطلاع عل تفاصيل الحكومات الأئتلافية التي تشكلت في عقد السبعينيات ينظر: نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1960- 1980 دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الموصل – كلية التربية : 2002) ، ص ص 126 - 142.

(22) Adaman ve Kaya, A. G. E., S.3 ; Koçak ve Terzi , A. G. E., S. 168.

(23) في فترة حكم الحزب الديمقراطي 1950– 1960 تقلصت الديون التركية التي وصلت إلى (775) مليون جنيه استرليني، ثم بدأ بعد ذلك الرقم بالأزدياد مع نهاية عام 1958 ليصل إلى (10) مليارات و(24,7) مليون جنيه استرليني مع نهاية عام 1960، رافقه انخفاض في قيمة الليرة التركية بنسبة (320 %) مقارنة بالدولار الأمريكي . وخلال الفترة 1960- 1969 بلغ مجموع الديون نحو (2,541) مليون دولار ، ثم أرتفع الرقم مع نهاية عام 1979 ليصل إلى (9,270) مليار دولار ينظر:

T.C. Merkez Bankası , 1975 ve 1979 Yıllık Raporu ; Ekrem Dönek, Türkiye'nin Diş Borç Sorunu ve 1980 Sonrası Boyutları, (yer Siz: Tarih Siz), Ss. 173 – 178.

وللمزيد من التفاصيل عن حجم الديون الخارجية التركية ومستحقاتها حسب السنوات ينظر:

(T. C. Merkez Bankası, 1970 YılıK Raporu).

(24) Danış , A. G .E., S. 12.

(25) أدت الهجرة الريفية إلى زيادة عدد المدن التي يزيد نفوسها عن الـ (100) ألف نسمة ، من (11) مدينة إلى (30) مدينة مابين عامي 1955 – 1970 ، وفي الوقت نفسه فقد أزداد عدد سكان الحضر على نحو (5) ملايين نسمة خلال المدة مابين عامي 1960 – 1970 ، بحيث أصبحوا يمثلون مانسبته 39% من إجمالي السكان ينظر:

Don Peretz , Modern Turkey: The Middle East Today, Fourth Edition, (New York: 1983) , P. 189.

(26) وللمزيد من التفاصيل عن دور فقراء المدن في التوترات السياسية التي شهدتها تركيا في حقبة السبعينيات ينظر:

Kemal H. Karpat, The Gecekondu Rural Migration and Urbanization, First Published, Cambridge University Press, (New York : 1976), Pp. 196- 225.

(27) Danış , A. G .E., S. 11.

(28) Ertuğrul Güreşci , Türkiye ′de Kentten-Köye Göç Olgusu , Doğuş Üniversitesi Dergisi , 11 (1) , 2010 , S. 76.

(29) Ahmet Makl , Cumhuriyet 80 Yılında Türkiye ′de Çalışma İlşkilari , Tartışma Metinleri , Istanbul Üniversitesi Iktisat Fakülesi ′nde , Sosyal Siyaset Konperan Slap Kapsamındag Ekim 2003 , S. 12.

(30) Güreşci , Türkiye ′nin Köyden…, S. 46.

(31) Türkiye Göç ve yerinden Olmuş Nüfus Araştıması, Hacettep Universitesi, Nüfus Etütleri Enstitüsü, (Ankara – Haziran 2006) , S. 67 ; Koçak ve Terzi , A. G. E., S. 168.

(32) في عام 1945 كان الريف التركي يمتلك نحو (1000) جرار زراعي ، وفيما بعد وفي عام 1970 وصل عدد الجرارات إلى نحو (100) ألف جرار ، ثم استمر العدد في الأزدياد ليصل في عام 1978 إلى نحو (400) ألف جرار ، ينظر: فيروز أحمد ، " تدخل العسكريين والأزمة في تركيا " ، في نوبار هوفسبيان وآخرون ، المصدر السابق ، ص 220 ؛ حسين ، المصدر السابق ، ص 94.

(33) للتعرف على تفاصيل أكثر عن أسباب هجرة الريف إلى المدن ينظر :

Başel, A .G. E., Ss. 515 – 535, Öztürk ve Altuntepe , A. G. E., Ss. 1589-1591, Zenep Gökçe Akgür, Türkiye' de Kırsal Kesimden Kente Göç ve Bölgelerarası Degesizlik (1970–1993), Ankara: Kültür Bakanliığı Yayanları: 1997 , S.42 ; Eyüp Bedir, Kalkınmn ÖncelIerI Yöreler (Temel Sorunlar ve Öneriler) , (Ankara: Türkiye Odalar ve Borsalar Birliği, Yayın No. Genel 277, Böm: 23 : 1994) , S. 67 ; Güreşci , Türkiye ′nin Köyden…, S. 48.

(34) Adaman ve Kaya , A. G. E., S. 2.

(35) David Hothan , The Turks , John Murray ltd , (London : 1972) , P. 69 ;

حسين ، المصدر السابق ، ص 88.

(36) DIE Genel Nüfus Sayımları , Ulusoy ve Ergöçen , A. G. E., S. 4.

(37) (1) DIE Genel Nüfus Sayımları , Ulusoy ve Ergöçen , A. G. E., S. 4 ; Makal , A. G. E., Ss. 13 – 14.

(38) مع انطلاقة شرارة الحرب العربية الإسرائيلية في تشرين الأول 1973، عمدت الدول العربية المصدرة للنفط إلى إيقاف تصدير النفط إلى الدول الصناعية الغربية التي وقفت إلى جانب إسرائيل في حربها ، فكان أن تأثرت معظم الدول الغربية بحظر النفط العربي ، لا سيما أن تلك الدول كانت تستهلك من النفط العالمي ما يقرب من (75 %)، فكان أنْ وصل سعر البرميل الواحد من النفط في عام 1974إلى (40) دولاراً ، ينظر: عيد مسعود الجهني، "ماذا عن أسباب رتفاع أسعار النفط"، صحيفة المدينة اليومية، تصدر عن مؤسسة المدينة للصحافة والنشر ، العدد (18446) الخميس 2013/10/24. والملاحظة الجديرة بالذكر أن سعر النفط العربي كان قد ارتفع مع عام 1971 بنسبة (35 %) من سعره السابق ، ولكن ومع عام 1973، ارتفع بنسبة (70 %) ثم استمر في الارتفاع بنسبة (130 %) مع عام 1974، فكان تأثير زيادة أسعار النفط قد وصل إلى نحو (184) دولة مستوردة للنفط في العالم، ولا سيما أن تأثيرها كان كبيراً على الدول الغربية المتقدمة صناعياً، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فقد انعكس تأثيرها على تركيا أيضاً، لأنها كانت تستهلك من مبالغ وارداتها في استهلاك النفط أكثر من (70 %) ، فمع نهاية عام 1973، بدأت آثار الأزمة تظهر بشكل واضح على تركيا، ينظر:

Tekerek, A. G. E., S. 45.

(39) أحمد ، المصدر السابق ، ص 226 ؛

Adaman ve Kaya , A. G. E. S. 2.

(40) حسين، المصدر السابق ، ص 88 .

(41) طبقاً لبعض المصادر فإن معدل الهجرة السنوية للفترة ما بين الأعوام 1969– 1974، بلغ نحو (100) ألف مهاجر سنوياً يهاجرون إلى الدول الغربية وخصوصاً إلى ألمانيا الغربية. ينظر: المصدر نفسه، ص88.

(42) المصدر نفسه ، ص89 .

(43) Hakan Özdemir , Türkiye ’de □□ G□□ler Üzerine Genel Bir De□erlendirme , □ktisat ve Giri□imcilik Üniversitesi, Türk Dünyası , Kırgız – Türk Sosyal Bilimler Enstitüsü , Sosyal Bilimler E–Dergisi , Sayı: 30 Mayıs – Haziran 2012 , S. 3.

(44) اعتمد سليمان ديميريل زعيم حزب العدالة سياسة الانفتاح على استيراد رأس المال الأجنبي ، ففي عام 1974 بدأت بعض المؤشرات البسيطة لإصلاح الوضع الاقتصادي ، لكن رافق هذه الظروف أحداث الأزمة القبرصية التركية التي كان من نتائجها فرض الولايات المتحدة الأمريكية حظراً على مبيعاتها من الأسلحة لتركيا في ظل الإنزال التركي بقبرص في تموز 1974، رافقها العجز التجاري الذي وصل إلى نحو (8.7 %) في عام 1975، مع قلة الصادرات، وانخفاض نسبة السياحة ، بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة، والأنخفاض الحاصل والمستمر في حجم التحويلات الخارجية. ينظر:

Tekerek , A. G. E., S. 61.

(45) تشير الإحصائيات إلى أن العمالة التركية في الخارج ومنذ عقد الستينيات ولغاية عام 1973، كانت قد ساهمت بشكل كبير في معالجة مشكلة العجز التجاري ، حيث بلغت نسبة تحويلات العمال (4.73 %) من الناتج المحلي الإجمالي . ينظر:

Adaman ve Kaya , A. G. E., S. 2.

(46) Altay , Cumhuriyetin Kuruluşundan , S. 86.

(47) للمزيد من التفاصيل عن هذه الحركات والانتفاضات ينظر: خليل علي مراد، "القضية الكردية في تركيا 1919– 1925"، في خليل علي مراد وآخرون، القضية الكردية في تركيا وتأثيرها على دول الجوار، مركز الدراسات التركية (الإقليمية حالياً)، (جامعة الموصل: 1994)، ص ص7–32 ؛ حنا عزو بهنان، "الحركة الكردية في تركيا 1927- 1938" ، في المصدر نفسه، ص ص46- 79.

(48) تأسس الحزب تحت أسم " حزب الشعب " في 9 أيلول 1923، وبعد يومين من ذلك أنتخب مصطفى كمال أتاتورك أميناً عاماً لهُ. وفي 10 تشرين الأول 1924 أضيفت كلمة " الجمهوري " إلى أسم الحزب فأصبح يسمى بـ "حزب الشعب الجمهوري". للمزيد من التفاصيل ينظر:

العبيدي ، المصدر السابق ، ص ص 25 – 29 ؛

M. Serhan Yücel , Türkiye `nin Siyasal Partiler (1859- 2005), (Istanbul: 2006), S. 25.

(49) اتبع اليمين التركي المتمثل بالمؤسسة العسكرية تحديداً أسلوباً سرياً في اغتيال العناصر اليسارية النشطة من خلال تشكيل منظمة سرية باسم: " عصابة الكونترا " ، وهي منظمة سرية من المدنيين اليمينيين ممن كان يمولهم الجيش، حيث كان أن تأسست هذه المنظمة بمساعدة أمريكية منذ عام 1959، فضلاً عن " لواء الانتقام التركي "، وذلك لمقاومة أية محاولة أنقلابية قد يقوم بها الشيوعيون. ينظر: رضا هلال، السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي، ط 1 ، دار الشروق، (القاهرة: 1999)، ص 126 ؛

Tevfik Zehni, Turkey and P.K.K. Terrorism: Security Studis, unpublished Master thesis, (Naval Postgranduate School- California: 2008) , P. 10.

(50) أسَّس حزب عمال تركيا في 13 شباط 1961 مجموعة من النقابيين عددهم (12) شخصاً. بدأ الحزب يوسع قاعدتهُ الجماهيرية من خلال الاتحادات النقابية للعمال والمنظمات الطلابية، وفي عام 1962 أنتخب محمد علي أيبار رئيساً للحزب. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Yücel , A. G. E., S. 40 ;

الطائي، المصدر السابق ، ص ص 82 – 86.

(51) Ruşen Keleş, " Türkiye'de Bölgelerarası Dengesizlikler : Bölgelerasası Sosyal Adalet Dengesı ", Yedinci Iskan ve Şehircilik Haftası Konferansları , 11-13 Kasım 1994, (Ankara : Liskan ve Şehircilik Derngi Yayını No. 2 , 1964 , Ss. 17 - 18 Öztürk ve Altuntepe , A. G. E., S. 1592.

(52) Başel , A. G. E., S. 524 , Öztürk ve Altuntepe , A. G. E., S. 1592 ; Güreşci , Türkiye ′nin Köyden…, S. 44.

(53) Admana ve Kaya , A. G. E., S. 3 ; Koçak ve Terzi , A. G. E., S. 169.

(54) Güreşci , Türkiye ′nin Köyden…, S. 44.

(55) Türke Cumhuriyet Anayassasi 1961 , Kurucu Mecliste Kabul Tarihi : 27. 5. 1961, Kanunu No : 334 , Kabul Tarihi : 9. 7. 1961, Madda: (2).

(56) العلويون: هم إحدى الفرق الاسلامية، وعلى الرغم من أن بعض علويي تركيا يدعون أنهم دين مستقل تماماً عن الاسلام. يعيش العلويون في مناطق متعددة ومتناثرة من تركيا موزعين بين الأتراك والأكراد والعرب والزازا ، معتقداتهم اتسمت بالغموض، لكن من الثابت أن المتصوف حاجي بكتاش (1210 – 1271 م) ، يحتل مكانة رئيسية في العقيدة العلوية ، حيث امتزج فكرُهُ بالفكر العلوي بحيث لم يعد ممكناً الحديث عن العلوية دون البكتاشية . للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد أمين غالب الطويل ، تاريخ العلويين ، مطبعة الترقي ، (اللاذقية : 1924) ، ص ص461– 476 ؛ محمد نورالدين ، تركيا الجمهورية الحائرة مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوليف، ط 1، (بيروت : 1998) ، ص ص 55 – 57 ؛

Kazancigil, Op . Cit ., P. 49, Cemal Karakas, Turkey: Islam and Laicism Between the Interests of State, Politics, and Society, Peace Research Institute Frankfort , Translation: Kersten Horn , PRIF Reports No. 78 , (U.S.A : 2007) , Pp. 5-9.

(57) يرجع تاريخ نشأة حزب الحركة القومية إلى عام 1948 حين تأسس حزب الأمة في 20 تموز من ذات العام، ثم طرأت عدة تبديلات على سمِهِ، وبنيته الفكرية في السنوات اللاحقة. وفي 1 آب 1965انتخب ألب أرسلان توركش زعيماً للحزب. ثم أُغلق الحزب بموجب قرار مجلس الأمن القومي التركي المرقم (2533) الصادر في 16 تشرين الاول 1981. ينظر:

Milliyetçi Hareket Partisi Tüzüğu, Publisher MHP, (Y. S. : 1975), S. 19 ; Milliyetçe

Hareket Partisi Programi, Publisher MHP, (Ankara: 1996), SS. 16 – 19 ;

الطائي ، المصدر السابق ، ص ص 78 – 82.

(58) حسين ، المصدر السابق ، ص91.

(59) سعد حقي، " دراسة في النظام السياسي التركي 1960-1980" ، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العددان (1-2) ، بغداد: 1984، ص304.

(60) يمكن تلمس قوة الطبقة العاملة من خلال حجم التنظيمات النقابية ، حيث بلغ عدد النقابات العمالية خلال المدة ما بين 1961- 1971 نحو (500) نقابة للعمال وأرباب العمل. وخير مثال على قوة الطبقة العاملة في تركيا، هي المظاهرات التي قادتها الطبقة العاملة في يومي 15 و16 حزيران 1970 ، وفيها ذكر رئيس الحكومة التركية سليمان ديميريل قائلاً: " لقد كان هناك عدد من الحوادث خلال تولينا الحكم، إلا أن هذه المرة الأولى التي نواجه فيها حادثة بمثل هذا الحجم ...". ينظر:

Ömer Zühtü Altan , Sosya Politika Billim Dal , (Anadulu Universitesi : Tarih Siz), Ss. 73 – 74 ;

فيروز أحمد " الحركة النقابية في تركيا " في هوفسبيان وآخرون ، المصدر السابق ، ص 198 ؛ حسين المصدر السابق ، ص 91.

(61) Başel , A. G. E., S. 524 ;
حسين المصدر السابق 2 ص92.

(62) حسين ، المصدر السابق، ص 92 ؛

Öztürk ve Altuntepe, A. G. E., S. 1592.

(63) Güreşci , A. G .E., S. 76.

ڕەهەندێن ئابوری وجڤاکی د کوچبەرێی ژ گوندان بو باژێران ل تورکیا 1950 – 1980
(خواندنەکا میژوویی)

کورتی:

کۆچکرنا مرۆڤان ژ گوندان بۆ باژێران ب ئێك ژ کێشەیێن ئابووری و د هەمان دەمدا جڤاکی دهێتە ل قەلەدان ئەوژی ژبەر کارتێکرن و ڕەنگڤەدانێن وێ یێن نەباش ل سەر گوندان و باژێران. ژبەرکو کارتێکرنێن ئابووری پەیدادکەت یێن کو دەرئەنجام ڕەنگڤەدانا خۆ ل سەر ژیواری جڤاکیێ تاك و جڤاکی دکەت، ڤێ چەندێ ژی ل تورکیا ڕویدایە ژبەرکو کۆچکرنەکە بەرفرەه ژ گوندان بۆ باژێران پەیدابوو یا کو سەنگا ئاکانجیبونێ زێدەکری کو ل ژێدەرێ ژیانێ دگەڕیان.

کۆچکرن ژ گوندان بۆ باژێران ل سالا 1935 ل تورکیا وەکو ژیوار دەستپێکریە لێ ب شێوازەکی هێدی هێدی پەیدادبوو هەروەسا کۆچکرنەکە سنووردارىوو، لێ پشتی هنگی ل دەستپێکا سالێن پێنجیان و دگەل گەشەپێدانا پیشەسازیێ ل تورکیا ل بن سیبەرا حکوومەتا پارتا دیموکرات 1950 ـ 1960، دەمێ حکوومەتێ هندەك سیاسەت گرتینە بەر ژبۆنا گەشەپێدانا تورکیا ژلایێ ئابووریڤە، ڤێ حکوومەتێ ب مەبەست هژمارەکا کارگەه و کۆمپانیا و دەزگەهان و د دەمێن جۆدادا دناڤـ باژێرین مەزن دامەزراندن، وێ چەندێ ژی سەرنجا خەلکێ گوندان بۆ خۆ ڕاکێشا ئەوێن ژ دەست بێکاریێ دنالین ژ ئەنجامێ بکارئینانا ئامیرێن نوی د چاندنێدا.

ژئەنجامێن ڤەکولینێ دیار بو کو کۆچکرن ژ گوندان بۆ باژێران کاریگەریا خۆ ل سەر هەموو ئاستان هەبوو، نەمازە ژلایێ ئابووری و جڤاکیڤە و ل بەر ڕۆشنایا ڤی تێگەهی گرنگترین ئەگەر و هۆکارێن پشت وێ کۆچکرنا گوندان یا ڕۆژ بۆ ڕۆژێ زێدەدبوو بەرەڤ باژێران دهێنە ناسکرن نەمازە هەردوو باژێرێن ئەنقەرە و ئیستەنبۆل، و د ئەنجامێ وێ کۆچکرنێ دا نبشان و ڕەهەندێن خۆ یێن نێگەتڤ ل سەر هەردوو ئاستێن، ئابووری و جڤاکی هەبوو، پاشی بوویە ئێك ژ هۆکارێن هەرە سەرەکی بۆ پەیدابوونا قەیرانەکا ئابووری و جڤاکی ل تورکیا و پێشەروژێ ئەڤ قەیرانە د سالێن هەفتیان دا گەلەك مەزن بوو.

Economic and Social Dimensions of Migration from the Countryside to the Cities in Turkey 1950 – 1980 (Historical study)

Abstract

The rural immigration is one of the social and economic problems because of its negative effects on both rural and sedentary life as well. This problem has economic effects reflected on the social aspect and on both individual and society as a whole. This took place in Turkey which witnessed a widespread rural immigration. In fact, this immigration started in 1935 but in a very slow and limited way. However during the fifteenth and with industrialization under the rule of the Democratic Party Government 1950 – 1960, when the government started putting new policies to develop Turkey economically, Which resorted to build many factories, companies and establishment in different periods which contributed to attract rural inhabitants who suffered from unemployment because of using modern machinery in agriculture.

Therefore, the effects of the rural emigration to cities were reflected at all levels particularly the economic and social ones. Accordingly, it might be possible to know the main reasons and factors behind this increasing emigration especially to Ankara and Istanbul. Consequently, this immigration had negative effects on the mentioned levels which became later the main reasons for the economic and social crisis witnessed by Turkey during the seventieth when this crisis deteriorated.

الملحق رقم (1)

السنة	النفوس العام مليون	نفوس المدن مليون	نسبة نفوس المدن (%)	نفوس الريف مليون	نسبة نفوس الريف (%)
1927	13,648,270	3,305,879	24,22	10,342,391	75,78
1940	16,158,018	3,802,649	23,53	12,355,376	76,47
1945	17,820,950	4,346,249	24,38	13,474,701	75,62
1950	18,790,174	4,687,102	24,94	14,103,072	75,06
1955	20,947,188	5,244,337	25,03	15,702,851	74,97
1960	24,064,763	6,927,343	28,78	17,137,420	71,22
1965	27,754,820	8,859,701	31,92	18,895,089	68,08
1970	31,391,421	10,805,817	34,42	20,585,604	65,58
1975	35,605,176	13,691,101	38,45	21,914,075	61,55
1980	40,347,719	16,869,068	41,80	23,478,651	58,20